

المستخلص

جعفر قاسم محمد ياسين. خصخصة العامة في الميزان الاقتصادي تطبيقات مختارة قطاع الخدمات.
(رسالة ماجستير) . -الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٨ .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تعضيد أو تفنيد فرضية البحث من خلال :

١. التعرف على المعطيات النظرية التي تضبط حركة إيقاع مرافق قطاع الخدمات العامة قبل وبعد الخصخصة .
٢. تحديد صور خصخصة مرافق قطاع الخدمات مع التركيز على طبيعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التطبيق متخذين من التجارب العالمية (بريطانيا ، و الأرجنتين، ومصر) ميداناً خصباً للقياس وتقويم مستوى الإنجاز .
٣. تحديد ملامح واقع قطاع الخدمات في العراق للمدة (١٩٥٠ - ٢٠٠٧) مع السعي إلى رسم سيناريو مفتوح يتضمن أساليب خصخصة الخدمات العامة في العراق.

آثاراً اقتصادية وأخرى اجتماعية ذات طابع سلبي رافقت تطبيقات خصخصة مرافق قطاع الخدمات فرضية البحث هناك العامة ، إلا أن قوة الأثر السلبي قد أخذ اتجاهاً تنازلياً بعد الاحتكام إلى المعايير الاقتصادية والاجتماعية مشكلة البحث إن التحليل الفكري كأساس عند رسم برنامج خصخصة الخدمات العامة وتحديد أشكالها وأوليات أهدافها للمدارس الاقتصادية المتعاقبة يشترك في أن الوظيفة الأساسية للدولة تتمثل بإشباعها الحاجات الأساسية للسكان ومن خلال قطاع الخدمات التنازل عن احتكار الدولة الطبيعي لوظيفتها المتمثلة بتقديم الخدمة العامة لأفراد المجتمع لصالح القطاع الخاص كان هو موضع تضاد فكري ما بين الفكر التقليدي والفكر الحديث الذي يعبر عن وجهات نظر صندوق النقد والبنك الدولي ، وأن ما يعزز هذا التضاد في الواقع وجود مليار إنسان في العالم (النسبة الأكبر منهم في الدول النامية) يعيشون في مناطق سكنية فقيرة ومكتظة ومن دون أن يكون لديهم مياه مأمونة وخدمات صرف صحي وكهرباء الجوع والجهل والمرض ، مما جعل حياتهم في خطر يهدد حقوقهم كبشر ، والحال يبدو أكثر سوداوية في ظل ويعانون العولمة والانفتاح الاقتصادي والبدء بتطبيق وصفات الصندوق الداعية إلى تحرير الاقتصاد من قيوده المركزية وتحتي الدولة عن وظائفها حتى تلك التي تتمتع بميزة الاحتكار الطبيعي لصالح القطاع الخاص من دون أن تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الكلف التي يتحملها الناس ومخاطر فقدانهم لأنهم الإنساني

وأفكارها قد أدت إلى تشوهات جذرية في توزيع الدخل والثروة بين الأمم وشرائح المجتمع المختلفة مما أدى إلى تهميش مجموعات بشرية واسعة .

لم تؤدِ الخصخصة إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة في الإنتاج والدخل ولاسيما في الدول النامية مقارنة بمدة هيمنة القطاع العام .

اتسعت البطالة والفقر في أغلب الدول ولاسيما النامية خلال مدة الخصخصة وما بعدها وما يصاحب البطالة والفقر من آثار اجتماعية وبيئية خطيرة تتمثل في تردي الأوضاع الصحية وسوء التغذية والتدهور البيئي ... الخ . التي تتعارض وتتناقض مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة .

١. العولمة ونهج الحرية الاقتصادية اللذان يجتاحان العالم المركزي ناهيك عن دعوات البنك والصندوق الدوليين تعد من بين أقوى المبررات الموضوعية الضاغطة باتجاه تحفيز حكومات الدول النامية ومنها العربية نحو خصخصة قطاعها الخدمي.

٢. ستة أساليب يمكن التعويل عليها في خصخصة الخدمات العامة وهي:

- أسلوب التسعير التجاري .

- أسلوب اللامركزية في إدارة الخدمات العامة .

- أسلوب الشراكة بين العام والخاص .

- أسلوب المزاجية

- أسلوب تنظيم إدارة قطاع الخدمات العامة

- أسلوب الكوبون

وإذا ما طبقت هذه الأساليب بعلمية وموضوعية ورافقتها لوائح وتشريعات قانونية منضبطة سيسهم من الحد

من قوة الأثر السلبي للخصخصة وتحقيق الأمن للإنسان

3- أسلوب BOT وأسلوب BOOT وتفرعاتهما تعد من بين أكثر الأساليب قبلاً في عملية الخصخصة وذلك لمنحها الحكومة جهداً في استكمال التنفيذ في حال توقفه وتبنيها معايير علمية وموضوعية في أثناء التطبيق . من بين الآثار الإيجابية لخصخصة قطاع الخدمات ، تخليص الحكومة من أعباء دعم المشروعات الخدمية الخاسرة ورفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة على أسس تنافسية ، وتخفيض عجز الموازنة ، ونمو الأسواق المالية

1- هذا القطاع ولاسيما بعد منتصف عقد الثمانينيات ، إذ سعت الحكومة إلى تخفيض القيود على القطاع الخاص من أجل تشجيع مشاركته في تقديم الخدمة العامة ولاسيما مرافق القطاع السياحي وخدمات تجهيز المواطنين بالمشتقات النفطية (محطات البنزين وساحات توزيع الغاز) .

٢- الحروب التي خاضها العراق والتضخم النقدي والديون الخارجية وتردي نوعية الخدمة وارتفاع درجة الحرمان وانخفاض قيمة الناتج المحلي ، تعد أسباباً أساسية لتفسير لجوء العراق إلى برنامج خصخصة قطاع الخدمات العامة .

- حظي قطاع الخدمات العامة بأولوية في سلم اهتمامات برنامج إعادة الإعمار في العراق ، والدليل على صحة ذلك هو توجه أغلب المنح الخاصة بالإعمار والمقدمة من قبل الدول المانحة والمنظمات الدولية صوب الخدمات العامة .

4- اتسمت المرحلة الانتقالية في العراق بـ بروز صور جديدة للإصلاح داعية إلى تفعيل جهد القطاع الخاص في تقديم الخدمات ، ولا تمثل هذه الصور الإصلاحية دعوة للتخلي عن جهد الدولة بل هي دعوة لتغيير شكل هذا الجهد عبر تبني سياسات هادفة إلى التغيير والإصلاح والمشاركة بدلاً من سياسات قائمة على التفرد والاحتكار .